



Distr.
GENERAL

A/38/494
12 October 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

UN LIBRARY

OCT 1 1983

الدورة الثامنة والثلاثون

البنود ١٢ و ٣٨ و ٧٨ و ٧٩ من جدول الأعمال

UN/SA COLLECTION

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ وموجهة من
نائب الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة السيد
الأمين العام

اختتم وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اجتماعهم بعد ظهر اليوم باعتماد اعلان (المرفق). ويتناول الاعلان قضايا اقتصادية هامة في ميدان التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية ، وكذلك عدة قضايا هامة تهتم الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . وسيكون للاعلان ، على وجه التحديد ، أثر هام على المفاوضات التي ستجرى في اطار البنود ١٢ و ٣٨ و ٧٨ و ٧٩ من جدول الأعمال . أرفق طيه نسخة من الاعلان للعلم والاطلاع .

وأكون متنا لو تكرمتم بترتيب أمر تعميم اعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة بغية تيسير المفاوضات اللاحقة ، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة في اطار بنود جدول الأعمال ذات العلاقة .

(توقيع) فاروق سبحان

السفير

رئيس مجموعة السبعة والسبعين

المرفق

اعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

عقد وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اجتماعهم السنوى السابع في مقر الأمم المتحدة في أيام ٦ و ٧ و ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ لاستعراض الحالة الاقتصادية العالمية وحالة التعاون الدولي من أجل التنمية منذ اجتماعهم الأخير في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ وللاستعداد للذورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما أجرى الوزراء استعراضا وتقييما شاملين لتنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

أولا

١ - لاحظ الوزراء ببالغ القلق أن الاقتصاد العالمي يتردى في أشمل وأخطر الأزمات التي اجتازها منذ الثلاثينات وأن الآثار السلبية لهذه الأزمة ، التي بدأت في بعض البلدان الصناعية الرئيسية ، كانت أشد ما تكون على البلدان النامية . وأشاروا الى أن الحالة في البلدان النامية لاسيما في أقل البلدان نموا ، حرجة ومرعبة أيا كان مؤشر النمو الاقتصادي المستخدم . وخلصوا الى أن عملية التنمية في البلدان النامية تعاني اضطرابا شديدا وانها توقفت بالفعل في العديد من هذه البلدان . ولاحظوا كذلك بمزيد من القلق أن عملية تكيف شديدة فرضت على البلدان النامية . وشددوا كذلك على الخسائر الفادحة التي ألحقها التجارة الدولية ونظام النقد والنظام المالي الدوليين ، وكلها نظم قاصرة مجحفة ، باقتصادات البلدان النامية وما ترتب على هذا من ركود النمويل تناقصه . ولاحظوا ان التجارة الدولية وصلت الى مرحلة ركود وتقهرق واختنقت من جراء سرعة تقلب أسعار السلع الأساسية ، وارتفاع الحواجز الجمائية وعبء الديون الخارجية ، مما يجعل من السطحيل على البلدان النامية ان تحافظ على المستويات المطلوبة لأنشطتها الاقتصادية . وأعرب الوزراء عن القلق من جراء الخطوات الأليمة التي يتعين على كثير من حكوماتهم اتخاذها لتخفيض برامجها الانمائية تخفيضا جذريا .

٢ - وأعرب الوزراء عن الأسف الشديد لقللة التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا السياق ، أعادوا الى الأذهان وهم يشعرون بخيبة أمل شديدة أن البلدان الصناعية الرئيسية لم تستجب حتى الآن للمقترحات المضادة التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين قبل ما يربو على خمسة عشر شهرا للبدء في اجراء المفاوضات العالمية .

وأعربوا عن استيائهم لأنه بعد اجراء مفاوضات مضمينة لمدة تزيد على أربع سنوات أظهِرت خلالها مجموعة السبعة والسبعين باستمرار روح التراضي والمرونة ، تعذر البدء في تنفيذ جولة المفاوضات العالمية لأن بعض البلدان المتقدمة النمو ظلت تفتقر الى الارادة السياسية . كما أعربوا عن استيائهم لأن الأونكتاد السادس لم يحقق أى تقدم ملموس . وأعرب الوزراء أيضا عن القلق لأنه تعذر الوصول الى اتفاق بشأن التدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها لصالح البلدان النامية ، على الوجه المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٣٧ المؤرخ فسي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ .

٣ - وأشار الوزراء من جديد الى أن تردى الأوضاع الاقتصادية في العالم يعود في المقام الأول الى سوء التكيف الهيكلي الأساسي الذي يعترى بالفعل كافة مجالات النظام الاقتصادي الدولي ، وانه ما لم تحل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية على وجه السرعة فانها لن تتفاقم فحسب بل ستعرض كذلك السلم والاستقرار العالميين للخطر الشديد .

٤ - ولكي يمكن التغلب على الأزمة يجب معالجة المشاكل العاجلة والهيكلية التي يعانيها الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي الدولي القائم بكيفية شاملة ومتكاملة . وتتطلب الحلول الكافية اعتماد سياسات ملائمة ومتضافرة من قبل المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو التي تعتبر مسؤولة عن الأزمة الحالية . وفي هذا السياق هناك حاجة الى نهج عالمي متكامل يعكس الترابط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والطابع المترابط للمشاكل التي تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي . وتشمل الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها للتغلب على المشاكل العاجلة والهيكلية للاقتصاد الدولي ، ولكي تؤدي الجهود المحلية نتائج ايجابية ، تعزيز التعاون النقدي والمالي الدولي الموجه لتحقيق التنمية السريعة المستمرة ، ولا سيما في البلدان النامية .

٥ - وأكد الوزراء من جديد أن الطابع العالمي والهيكلية للأزمة الاقتصادية الحالية يتطلب ايجاد حلول عالمية ، وانه لا يمكن لأى بلد أو مجموعة من البلدان ، مهما بلغت من قوة ، أن تنفرد بانقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة الحالية التي يجتازها والسير به على طريق الانتعاش والنمو والتطور السليم . كما لاحظ الوزراء انه بينما ظهرت مؤخرا بوادر على حدوث شيء من الانخفاض في حدة الركود الاقتصادي في بعض البلدان المتقدمة النمو فانه لا توجد بشائر انتعاش اقتصادي طويل الأجل في أى مكان . وشددوا على أنه لن يتاح تحقيق انتعاش مستمر ودائم دون اعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي القائم .

٦ - وأكد الوزراء بقوة شرعية تكثيف الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير واقرارها وإعمالها في الكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار التي تشكل عقبات رئيسية تحول دون تحرير البلدان النامية وشعبها . وقد أكدوا في هذا الصدد ما للبلدان النامية ، منفردة و مجتمعة ، من حقوق تخولها فرض هذه الجزاءات وغيرها

من التدابير ، كما تأكد من جديد في المؤتمرين الاقليميين المعنيين بمكافحة الفصل العنصرى ، اللذين عقدا مؤخرا في مانيفلا في عام ١٩٨٢ وفي كراكاس في عام ١٩٨٣ .

٧ - وأكد الوزراء من جديد ايمانهم القوي بأنه لا يزال من المتعين أن يتخذ جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فرادى ومجتمعين ، خطوات واجراءات عاجلة تتسم بقدر أكبر من الشدة والتحديد وتستهدف القضاء بلا ابطاء على الاستعمار والابريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصرى والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصرى وجميع صور العدوان والاحتلال والسيطرة والهيمنة والتوسعية والاستغلال من قبل قوى أجنبية ، فهذه ممارسات تشكل عقبات رئيسية تحول دون التحرر الاقتصادى للبلدان النامية . وأكد الوزراء من جديد أن من واجب جميع الدول أن تؤيد البلدان والأقاليم والشعوب التي لاتزال خاضعة لهذه الممارسات وتأثرت بها تأييدا فعالا وتمد لها يد المساعدة لكي تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وسائر حقوقها الأساسية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق تقرير المصير ، بغية تمكينها من تحقيق الاستقلال وتعزيز التنمية والتعاون والسلام والأمن على الصعيد الدولي . وحث الوزراء جميع البلدان على الامتناع عن ممارسة أى صورة من صور الاشتراك أو التشجيع أو الترويج فيما يتعلق بأى استثمار أو أنشطة اقتصادية تستهدف الاتجار داخل الأقاليم الخاضعة للممارسات السالفة الذكر أو تستهدف استغلال أى من مواردها أو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجارية فيها . وكرر الوزراء تأكيد تأييدهم القاطع للكفاح البطولي الذى تخوضه شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين والأراضي العربية المحتلة من أجل بلوغ حريتها واستعادة سيطرتها الفعالة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . كما أعلن الوزراء تضامنهم مع دول المواجهة التي تتعرض ، نتيجة لدعمها لحركات التحرير في الجنوب الأفريقي ، للاعتداءات العسكرية التي يشنها النظام العنصرى .

٨ - وحث الوزراء جميع البلدان على بذل مجهود يتميز بالتصميم لاتخاذ اجراءات مشتركة لانشاء أسس سليمة وعادلة للاقتصاد العالمي تكون لصالح كافة الدول وأن يتم هذا بروح دولية بناءة تتميز بالتضامن وروح تفهم وتعاون يحققان النفع المتبادل لكفالة بقاء الانسانية ورفاهها .

٩ - وان الوزراء ، وقد وضعوا نصب أعينهم الاعتبارات سابقة الذكر فضلا عن نتائج الاجتماعات الدولية التي عقدت منذ اجتماعهم الأخير المعنى بالتعاون الاقتصادى العالمي ، دعوا الى اتخاذ اجراءات مشتركة ملائمة وايجاد تجاوب من الجميع في المجالات التالية بغية اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ومعث الحياة فيه من جديد وتحقيق النمو والتنمية السريعين في البلدان النامية :

(أ) أكد الوزراء من جديد أن جولة المفاوضات العالمية لاتزال أمراً ذا أهمية قصوى للبلدان النامية ، وأعربوا عن تصميمهم على متابعتها متابعة نشطة ، من خلال معالجة متماسكة ومتكاملة ومتزامنة لما تتضمنه من مسائل . وأكدوا وجوب بدء جولة المفاوضات العالمية المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة على أساس النهج ذي المرحلتين الذي صاغه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، والذي أيده الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة السبعة والسبعين المعقود في بونينس آيرس .

(ب) وأكد الوزراء من جديد وجوب الاتفاق على تدابير فورية تتخذ لصالح البلدان النامية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتلك البلدان ، للاسهام في التخفيف من مشاكلها الاقتصادية الراهنة ، وفقاً لبرنامج التدابير الفورية الذي وضعه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز والقرارات ذات الصلة بالموضوع ، الصادرة عن الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة السبعة والسبعين . ونظراً إلى خطورة تلك المشاكل وطبيعتها الملحة ، يلزم اعتماد هذه التدابير في مؤتمرات واجتماعات منظومة الأمم المتحدة ، دون مزيد من الابطاء . وفي هذا الصدد ، ينبغي متابعة ما اضطلع به من جهود في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس) . ويمكن للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين أن تؤدي دوراً هاماً في توفير القوة الدافعة والتوجيه اللازمين في منظومة الأمم المتحدة .

(ج) وأكد الوزراء أنه ينبغي العمل بقوة على عقد مؤتمر دولي معني بالنقود والتمويل من أجل التنمية تشترك فيه جميع دول العالم ، على نحو ما اقترحه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز وأيده المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة السبعة والسبعين . وأكد الوزراء أنه سوف يلزم إعداد مكثف في هذا الصدد ، ووصفوا النظام الدولي ، النقدي والمالي القائم بأنه نظام بال وغير عادل ويتطلب اصلاحاً شاملاً . وأعربوا عن اعتراضهم بأن التنسيق بين المقترحات المختلفة المقدمة حالياً في هذا الصدد يمكن أن يسهم في التبكير بعقد مثل هذا المؤتمر الدولي .

(د) وأكد الوزراء كذلك وجوب البت في التدابير الفورية ، بما فيها عقد مؤتمر دولي معني بالنقود والتمويل من أجل التنمية ، دون أي شرط مسبق ، ووجوب أن تصبح تلك التدابير حسب الاقتضاء ، ووفقاً للقرار ذي الصلة لمؤتمر القمة السابع لبلدان غير المنحازة ومنطلقات بونينس آيرس ، جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات العالمية بمجرد بدء هذه المفاوضات .

(هـ) وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة لتسارع سباق التسلح الذي يهدد بالخطر الاقتصاد العالمي وعملية التنمية في البلدان النامية

ودعوا الى وقف سباق التسلّح واتخاذ تدابير فعّالة لنزع السلاح من شأنها الافراج عن موارد اضافية قيمة لصالح أغراض التنمية التي تعود بالنفع على الجميع . وأكدوا من جديد الحاجة الى التزام المجتمع الدولي التزاما مخلصا بعملية نزع السلاح التي تقوم بينها وبين التنمية في البلدان النامية عملة لا يمكن انكارها .

(و) وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء ما يتكرر حدوثه بصورة متزايدة من لجوء بعض البلدان المتقدمة النمو الى فرض تدابير قسرية وتقييدية ذات نطاق متزايد الاتساع ، كوسيلة لفرض ضغوط سياسية على بعض البلدان النامية ، وأكدوا من جديد وجوب اقلع جميع البلدان المتقدمة النمو عن فرض القيود التجارية وحالات الحصار والحظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، التي لا تتماشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وتنتهك التعهدات المتعاقد عليها بصورة متعددة الأطراف فضلا عن المتعاقد عليها بصورة ثنائية ، ضد البلدان النامية بوصفها شكلا من أشكال القسر السياسي يؤثر على التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذه البلدان .

(ز) ولا حظ الوزراء أيضا الاتجاهات الجارية حاليا التي تنخر في أساس التعاون المتعدد الأطراف وطلبوا المساندة من المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، في اقامة نظام جديد للتعاون المتعدد الأطراف ، يقوم على أساس تنسيق منظم للسياسات يشمل جميع مجموعات البلدان على أساس عالمي ، بغية تعزيز النمو بصورة عادلة واجراء تغييرات هيكلية منهجية في الاقتصاد العالمي .

(ح) ودعا الوزراء الى اضافة مزيد من القوة والنشاط على منظومة الأمم المتحدة التي يمكن لها وحدها أن تعالج بصورة فعّالة ما يواجهه المجتمع الدولي حاليا من مشاكل معقدة متشابكة . وأشاروا الى انه يلزم تأكيد الثقة من جديد بمنظومة الأمم المتحدة عن طريق الالتزام الطموس والفعال والبعيد النظر من جانب جميع الدول الأعضاء .

(ط) وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء التشدد في الموقف تجاه المعونة المتعددة الأطراف ، وهو ما يعطل بصورة حادة برامج التنمية الممولة من الوكالات الدولية والمنفذة في البلدان النامية . ودعوا الى زيادة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف وغيرها من وسائل التمويل المتعدد الأطراف زيادة كبيرة ، على أساس مستمر ومؤكد وشروط تطبقها البلدان النامية .

(ي) وأعاد الوزراء تأكيد أهمية ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية ، وأكدوا الحاجة الى ايلاء أولوية لهذا المجال من مجالات النشاط ، في خطط الأمم المتحدة وبرامجها . ولاحظوا مع القلق التدهور في الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية ، مما يؤدي الى تعطيل الأنشطة الانمائية التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية ، ودعوا الى تحقيق زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق

الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية ، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، للحفاظ على فعالية البرامج التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ولزيادة هذه الفعالية . وعلاوة على ذلك ، حث الوزراء جميع الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو على التبرع بسخاءً للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في مؤتمر اعلان التبرعات القادم الذى ستعقده الأمم المتحدة . وأيد الوزراء اعلان مجموعة السبعة والسبعين المتعلق بالأنشطة التنفيذية والصادر في جنيف في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(ك) وأعرب الوزراء عن خيبة أملهم ازاء البطء الذى يسير به تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً . وطلبوا من المجتمع الدولي التنفيذ التام والفعال لذلك البرنامج ، وتقديم المساعدة المالية الى أقل البلدان نمواً بمقادير سر وشروط تتفق واحتياجاتها الانمائية العاجلة منها والطويلة الأجل .

(ل) وأعرب الوزراء عن رأى مفاده أن المؤسسات المالية الدولية ، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ، يجب أن تسؤدى دوراً أكبر في تقديم المساعدة لعملية التنمية في البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير ملائمة . وأشاروا أيضاً الى الدور الهام الذى يمكن أن تؤدى به هذه المؤسسات لتخليص البلدان النامية من عبء الدين الذى عليها . وأكد الوزراء عزمهم على أن يتابعوا بحزم تدابير السياسة الواردة في برنامج بوينس آيرس فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية . وحثوا حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ اجراءات فورية ملائمة وفعالة في هذا المجال الحيوى لكي يتسنى ، في جملة أمور ، وقف النقل العكسي الحائى للموارد المالية ، وضمان زيادة كبيرة في السيولة والاحتياطيات المتوفرة لدى البلدان النامية ، وزيادة سرعة التدفقات المالية الميسرة الشروط وغير ذلك من التدفقات المالية المتعددة الأطراف ، واعادة تشكيل بنية ديونها بصورة تتماشى مع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ولا حظوا بقلق التدابير الأخيرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والتي كان مفعولها تشديد الشروط ، وأثرت بصورة سلبية على تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية . وأعربوا أيضاً عن قلقهم الشديد ازاء القرار الأخير الذى اتخذته اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي بتقليل فرص الحصول على حصر الصندوق .

(م) وحث الوزراء على الانهاء المبكر للمفاوضات المتعلقة بعملية التنفيذ السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية وأكدوا أن هذه التغذية ينبغي أن تبلغ حوالي ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كما قدر ذلك البنك الدولي ، بغية تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات المالية الى جميع البلدان المستفيدة منها ، وبخاصة أقل البلدان نمواً .

(ن) ودعا الوزراء الى زيادة توثيق التنسيق بين مجموعة السبعة والسبعين ومجموعة الأربعة والعشرين لتعزيز مصالح البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تدور في شتى المحافل الدولية . وأحاطوا علما بفكرة عقد مؤتمر لوزراء الخارجية والمالية والتجارة لكي يبحثوا ، بطريقة متكاملة ، مركز المجموعة في ميادين النقد والتمويل والتجارة في المفاوضات الدولية ، واتفقوا على إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الأعضاء بشأن هذا الموضوع .

(س) وأكد الوزراء الحاجة الى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وفي هذا الصدد حثوا جميع الأطراف المعنية على تسهيل البرامج المبكر للاتفاقات السلعية الدولية . ورحبوا بقرار الأونكتاد السادس بأن تبدأ عمليات الصندوق المشترك للسلع الأساسية في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، وحثوا جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاق الصندوق المشترك على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية ، لتمكين الصندوق من بدء عملياته في ذلك التاريخ .

(ع) وأحاط الوزراء علما بالقرار الذي اتخذته الأونكتاد السادس المتعلق بالمرفق التمويلي التكميلي وكرروا الحاجة الى التعجيل في العملية التحضيرية لمؤتمر تفاوضي معني بإنشاء مرفق تكميلي للنقص في حصائل الصادرات المتصل بالسلع الأساسية . وأكدوا أيضا من جديد انه يجب حماية القوة الشرائية لحصائل البلدان النامية من الصادرات وأن اتخاذ إجراء في هذا الصدد أمر حيوي لا لتنميتها الذاتية فحسب وإنما أيضا لانتعاش الاقتصاد العالمي .

(ف) وأكد الوزراء من جديد انه يتعين على البلدان المتقدمة النمو وضع برامج محددة مقيدة زمنيا لالغاء جميع التدابير الحماية ، بما في ذلك الاعانات ، التي تضرر بالفرض التجارية المتاحة للبلدان النامية . وينبغي أن تأخذ أية برامج عمل في الاعتبار المصالح المعنية للبلدان النامية التي تتمتع حاليا بامتيازات خاصة وأن تستجيب للحاجة الى إيجاد طرق ووسائل لحماية مصالحها . وأعرب الوزراء كذلك عن بالغ قلقهم ازاء الممارسات السوقية المعوقة التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق نظام مؤلف من حواجز تجارية واعانات المتصدير ، التي ما زالت تحول دون الاستفادة الكاملة من قدرات البلدان النامية على الانتاج والتصدير في شتى انواع المنتجات الزراعية وبخاصة الأغذية ، وكرروا أيضا الحاجة الى مواصلة وتعجيل المفاوضات المعنية بالحماية والتكيف الهيكلي التي يجريها حاليا مجلس التجارة والتنمية بغية تحقيق الأهداف المدرجة ، في هذا الميدان ، في برنامج بوينس آيرس . وفي هذا الصدد ، أحاطوا علما بقرار الأونكتاد السادس المتعلق بوقف وتخفيض الحماية واعربوا عن أملهم في ان ينفذ ذلك القرار نوا وروحا .

(ص) وأحاط الوزراء علماً بالاجراءات التي اتخذتها بعض البلدان لتنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ وحثوا البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ الاتفاق الحارث فيه بصورة كاملة وسريعة ، لتحويل جميع قـروحي المساعدة الحالية الشئائية غير المدفوعة الى منح لأقل البلدان نموا .

(ق) وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد ازاء تدهور الحالة الغذائية والزراعية فسي العديد من البلدان النامية وخاصة في افريقيا . ودعوا الى زيادة المساعدة المالية والتقنية الدولية لتكثلة الجهود الوطنية التي تبذلها هذه البلدان في ميدان الأغذية والزراعة ، والرامية الى استئصال شأفة الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن وعلى أنكر تقدير بحلول عام ٢٠٠٠ . ودعوا أيضا الى الزيادة في تدفق الموارد الموجهة للاستثمار لتطوير القدرات المحلية للبلدان النامية على الانتاج والبحوث في مجال الأغذية والزراعة . ودعا الوزراء الى انشاء نظام أمن غذائي على الفور وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق نظام احتياطات غذائية تملكها البلدان النامية ، والى زيادة الكميات المستهدفة للاحتياطات الغذائية الدولية المخصصة لحالات الطوارئ واتفاقية المعونة الغذائية . ودعوا أيضا الى اتخاذ خطوات ملائمة لضمان حصول البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، على حد أدنى من الامدادات الغذائية الفورية في أوقات النقص العالمي . وأدان الوزراء بشدة استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ، وحثروا من وضع أى نوع من الشروط لتقديم المعونات الغذائية وقرروا أن تظل المسائل الغذائية والزراعية تتصدر القضايا المطروحة على الصعيد العالمي .

(ر) وأكد الوزراء أهمية عملية الاستعراض والتقييم القادة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وعقد دورة اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث في عام ١٩٨٤ . وأعربوا عن شعورهم بخيبة الأمل لاخفاق البلدان المتقدمة النمو في ابداء ما يلزم من الارادة السياسية والالتزام الراسخ بتنفيذ الاستراتيجية . ورأوا انه يتمين على المجتمع الدولي ، في اطار العملية السابق ذكرها ، أن يسعى الى تحديد الأسباب الحقيقية لعدم احترام تدابير السياسة الواردة في الاستراتيجية والأهداف والغايات التي تتضمنها وأن يقترح التدابير التصحيحية اللازمة لكي يساهم ذلك المرك ، على نحو فعال ، في تنمية البلدان النامية ، وفي اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(ش) وحث الوزراء على اتخاذ اجراءات المتابعة الملائمة ، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٧ / ٢٥١ ، أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة لازاحة الفيود التي تعوق تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي والتكنولوجي اللازم .

(ت) ورحب الوزراء بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإنشاء ترتيبات مؤسسية ومالية طويلة الأجل لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وحثوا بقوة جميع البلدان على بذل كل ما في وسعها ، في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، لضمان النجاح في إيجاد حل نهائي للمسائل المتعلقة ، بغية إدخال الترتيبات الطويلة الأجل حيز التنفيذ الفعال على الفور .

(ث) ولاحظ الوزراء أنه بالرغم من مرور ما يزيد عن الست سنوات من المفاوضات بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو قد جعلت من المستحيل تقريبا اتمام مدونة قواعد السلوك . ويتضح ذلك بالخصوص من الموقف الذي اتخذته من النص الاجمالي النهائي الذي أعده رئيس الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وان الوزراء يرون أن قبول هذا النص الاجمالي بوصفه مجرد أساس جديد لمزيد من المفاوضات لا يؤدي الى النجاح في ابرام المدونة . وان أي إجراء يتخذ في الجمعية العامة أثناء دورتها الثامنة والثلاثين ، بما في ذلك القرار المحتمل باستئناف المفاوضات بشأن المدونة ، سيراعي هذه الاعتبارات .

(خ) وأكد الوزراء من جديد أن لنزوح الأدمغة آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية سلبية خطيرة على البلدان النامية وحثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبخاصة منها المتقدمة النمو ، على المشاركة مشاركة كاملة في الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ سياسات وتدابير في هذا العدد بنوعية تخفيف آثاره السلبية على البلدان النامية .

ثانيا

١٠ - أعاد الوزراء تأكيد تأييدهم الكامل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان وكرروا الاعراب عن قناعتهم بأن ذلك يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بغية التحقيق الكامل لامكانيات البلدان النامية في التوصل الى تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأكدوا أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس بديلاً للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ولا يعفي ، بأى شكل كان ، البلدان المتقدمة النمو من مسؤولياتها والتزاماتها في دعم الجهود الانمائية التي تبذلها البلدان النامية على أساس العدل والمصلحة المتبادلة .

١١ - وأعاد الوزراء تأكيد تأييدهم لاستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ، وكرروا الاعراب عن اعتقادهم بأن التنمية المعتمدة على الذات هي أساسية لضمان الاستقلال الحقيقي للبلدان النامية ، وكذلك للاقلال من ضعف البلدان النامية ازاء الآثار الضارة للأزمة الاقتصادية الدولية والضغط الخارجية . وأعربوا عن اقتناعهم بأنه ينبغي للبلدان النامية ، بالنظر الى الصعوبات الاقتصادية العالمية الراهنة ، أن تتابع ، على نحو نشط من قبل ، هدف تعزيز اعتمادها الجماعي على الذات .

١٢ - ورحب الوزراء بالاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكذلك بالقرار المتعلق بالانشطة المقبلة بصدد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنظيم مجموعة السبعة والسبعين ، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري في بوينس آيرس ، وكرروا الالتزام المضطلع به للقيام ، على سبيل الأولوية ، ومن خلال السياسات والبرامج الوطنية ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٣ - كما رحب الوزراء بالاعلان المتعلق بالاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، الذي اعتمد في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١٤ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز في الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد في تونس في الفترة من ٥ الى ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ بهدف التنفيذ الفوري لبرنامج عمل كراكاس ، وأيدوا " اجراءات المتابعة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعتمدة في تونس " . وأعربوا عن شكرهم لحكومة تونس على استضافتها للاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ، ورحبوا مع الشكر بالعرض الذي تقدمت به حكومة كولومبيا لاستضافة الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق .

١٥ - وقَّيم الوزراء بصورة ايجابية الوعي المتزايد للحاجة الملحة الى تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكذلك التقدم العام الذي تحقق في تشجيع التعاون المذكور على الأصدء الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، بما في ذلك اشارة الاهتمام والوعي الوطني لصالح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بكل الوسائل المتاحة .

١٦ - بيد أن الوزراء أعربوا عن ادراكهم للعقبات التي يمكن أن تجابه في المراحل الأكثر تقدماً من مراحل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولهذا السبب أكدوا أهمية اتخاذ البلدان النامية المزيد من تدابير السياسة على مختلف المستويات . وفي هذا السياق طلب الوزراء من رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك أن يقوم ، في اطار برنامج عمل كراكاس وبرنامج بوينس آيرس واجراءات المتابعة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان النامية المعتمدة في تونس باستكشاف واقتراح سبل ووسائل للاضطلاع بأنشطة علمية .

١٧ - واستعرض الوزراء التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأثنوا على الجهود الهامة التي بذلت من أجل عقد اجتماعا تقنيا في غضون العامين الماضيين . وأعربوا عن تقديرهم للحكومات التي استضافت شتى الاجتماعات المعقودة في اطار برنامج عمل كراكاس ، واعتبروا ذلك اسهاما علميا وقيما في مجال تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ولاحظ الوزراء أن تنفيذ برنامج عمل كراكاس يدخل مرحلة جديدة يتغلب فيها الجانب العلمي وتتجه نحو تحقيق نتائج ملموسة محددة تعود بالفائدة المتبادلة مما يتطلب من البلدان النامية تقديم زخم جديد من أجل تحقيق التنفيذ التام المعجل لبرنامج عمل كراكاس . وبناء على ذلك فان الوزراء :

(أ) أكدوا الحاجة الى عقد باقي اجتماعات المتابعة التقنية في اطار برنامج عمل كراكاس في الموعد المحدد وقرروا أنه ينبغي أن تنهى جميع هذه الاجتماعات قبل نهاية شهر حزيران / يونيه ١٩٨٤ . كما ينبغي بذل الجهود لعقد اجتماعات الاستعراض القطاعية المناسبة في أثناء عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ حسب توصية الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية . وكرروا تأكيد ضرورة وأهمية اشتراك أعضاء المجموعة على أوسع نطاق ممكن في هذه الاجتماعات ، وحثوا الأعضاء على بذل جهود خاصة لارسال خبراء الى تلك الاجتماعات التقنية .

(ب) وكرروا الاعراب عن أهمية اتباع طرائق وآليات مناسبة على المستوى التشغيلي بالصيغة التي ركز عليها في الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية ، مثل لجان العمل ، واجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية ، واجتماعات أفرقة الخبراء ، وغيرها من الاجتماعات المماثلة ، ومراكز التدريب والبحث ذات النطاق المتعدد الجنسيات من أجل

تنفيذ برنامج عمل كراكاس في ميادين معينة ، ورحبوا بقرار تشكيل هذه الهيئات الحكومية الدولية ، وحثوا البلدان الأعضاء الراغبة ومنشأتها ومؤسساتها ، حسب مقتضى الحال ، على اتخاذ تدابير محددة في هذا الصدد .

(ج) وشددوا على دور مراكز التنسيق الوطنية بوصفها أليات محورية وأيسدوا بشدة الاجراءات التي أوصى بها الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية من أجل تعزيز هذا الدور . وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بأن الأكثرية الساحقة من أعضاء المجموعة قد عينت مراكز تنسيق وطنية ، وحثوا البلدان التي لم تعين بعد مراكز تنسيق وطنية فيها على أن تفعل ذلك وأن تدخلها مرحلة التشغيل في أقرب وقت ممكن .

(د) وشددوا على الدور الحيوى الذى يقوم به التبادل المنظم للمعلومات في تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وطلبوا من الأعضاء العمل بنشاط على انشاء شبكة المعلومات المتعددة القطاعات بوصفه من أعلى الأولويات فيما يتصل باتخاذ المزيد من التدابير بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وفقا لتوصيات الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية .

(هـ) ولا حظوا مع الارتياح أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قد أخطرت عن عزمها على الاشتراك في المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية ، ودعوا جميع البلدان النامية التي لم تنضم حتى الآن الى هذه المفاوضات الى أن تنضم اليها على وجه السرعة بهدف تمكين اللجنة التفاوضية للنظام الشامل للأفضليات التجارية من اتخاذ تدابير فعالة لاستكمال المفاوضات في وقت مبكر . وفي هذا الصدد ، طلب الوزراء من أمانة الأونكتاد توفير الدعم الكامل لاجراء هذه المفاوضات .

(و) وأعربوا عن تأييدهم القوي لتعزيز التعاون المالى والنقدى فيما بين البلدان النامية وحثوا على مواصلة الجهود وتكثيفها لاستكشاف الطرق الممكنة لتعزيز هذا التعاون . وفي هذا الصدد ، وافقوا على أن يقوم رئيس مجموعة السبعة والسبعين فى نيويورك باجراء مبكر للمتابعة من أجل تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الاجتماع الثانى للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ، مع مراعاة وجهات النظر المعرب عنها في ذلك الاجتماع ، ودعوا البلدان الراغبة الى الاشتراك في هذا الاجراء .

(ز) ولا حظوا أنه قد تم وضع مشروع النظام الأساسى لاتحاد المنظمات التجارية المطوكة للدولة وأنه سيدأ في النفاذ بمجرد التوقيع عليه من ١٥ منظمة تجارية مطوكة للدولة في البلدان النامية ، وهو الحد الأدنى المطلوب . وأعربوا عن أملهم في أن يتم انشاء هذا الاتحاد في أقرب موعد ممكن ، وحبذا لو تم ذلك قبل نهاية هذا العام .

(ح) واعترفوا بأهمية اتحادات المنتجين باعتبارها إحدى الوسائل المتاحة للبلدان النامية من أجل الضمان الفعال لأسعار عادلة ومرحة لصادراتها ومن أجل زيادة عائداتها من الصادرات . وذكروا أن قيام اتحادات المنتجين باتخاذ تدابير حازمة ومتضافرة وتعزيز هذه الاتحادات وإنشاء اتحادات جديدة ستشكل مساهمة فعالة في سبيل تحقيق هذه الغاية .

(ط) وأكدوا أهمية متابعة المزيد من الجهود فيما يتعلق بالمواءمة المستمرة بين برامج مجموعة السبعة والسبعين وبرامج حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

(ي) وأكدوا أن التنسيق الأوثق فيما بين كل فروع مجموعة السبعة والسبعين ، بما في ذلك مجموعة الاربعة والعشرين أمر حيوي للتنفيذ والمتابعة الحيويين لبرنامج عمل كراكاس ، وقرروا أنه ينبغي التقيّد بتوصيات الاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بهذا الشأن .

(ك) واذ يضعون في اعتبارهم انه سيكون من المفيد تحقيق الاتساق في مدة ولاية رؤساء الفروع المختلفة لمجموعة السبعة والسبعين ، دعا الى قيام أعضاء المجموعة باجراء مشاورات عاجلة بهذا الشأن ، وقرروا ايلاء النظر الجاد لهذه المسألة في الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق لتقدم توصيات مناسبة الى وزراء الخارجية في اجتماعهم السنوي القادم في نيويورك في عام ١٩٨٤ .

(ل) وأعربوا عن تقديرهم للأعضاء الذين تبرعوا لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وناشدوا جميع الأعضاء أن يتبرعوا بسخاء لهذا الحساب .

(م) وناشدوا الحكومات أن تحاول وتكفل تزويد رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بفريق أساسي كامل من المساعدين على أساس التفرغ لتمكينه من الاضطلاع بفعالية بمسؤولياته المتزايدة لتنفيذ برنامج عمل كراكاس كما أوصى بذلك الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية . وأعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم للأعمال المفيدة التي يقوم بها فريق المساعدين الأساسي . وكرروا شكرهم للحكومات التي أعارت هؤلاء الموظفين لمساعدة رئيس مجموعة السبعة والسبعين على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل كراكاس .

(ن) ونظرا الى تزايد المسؤوليات عن تنفيذ برنامج عمل كراكاس الذي من شأنه أن يتطلب في المرحلة الراهنة مدخلات من الاختصاصيين في كثير من الأحيان ، دعا الحكومات الى أن تزود رئيس المجموعة في نيويورك بخبراء على نفقتها الخاصة لأداء مهام مؤقتة .

(س) وأكدوا دور وضرورة التنسيق المتزايد بين التجمعات الاقتصادية للبلدان النامية لأغراض تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والنهوض به ، دون أن

تغيب عن البال قيمة الخبرات العظيمة والتشغيلية لهذه المجموعات في التنفيذ الفعال لبرنامج عمل كراكاس .

(ع) وان سلموا بأهمية المساهمة التي تستطيع أن تقدمها ، وظلت تقدمها ، مؤسسات البلدان النامية ومعاهد البحث التابعة لها في العمل على النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، شددوا على أنه ينبغي زيادة التعاون والتنسيق بين مجموعة السبعة والسبعين وتلك المؤسسات والمعاهد في تنفيذ برنامج عمل كراكاس .

(ف) ورجوا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها اتخاذ تدابير فعالة لدعم تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية ، لزيادة تقوية التعاون بين المجموعة وتلك المؤسسات والهيئات من أجل النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذ برنامج عمل كراكاس .

(ص) وقرروا أن يرصدوا عن كثب التطورات الحاصلة في صدود النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والرامية الى تنفيذ برنامج عمل كراكاس وأن يقوموا باستعراض متعمق آخر للمسألة في عام ١٩٨٥ .

ثالثا

١٨ - أكد الوزراء من جديد أهمية الاستمرار في تعزيز الوحدة والتضامن بين البلدان النامية في جهودها الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٩ - وقرر الوزراء أن تحتفل مجموعة السبعة والسبعين في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٤ بالذكرى السنوية العشرين لانشاء المجموعة .
